



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة



تحولات الهوية والخطاب لدى هيئة تحرير الشام (2012-2024)

**تحولات الهوية والخطاب
لدى هيئة تحرير الشام
(2012 – 2024)**

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: تحولات الهوية والخطاب لدى هيئة تحرير الشام (2012 – 2024)

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: كانون الثاني 2025

رقم العدد: الواحد والستون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

Email: dirasatccsd@gmail.com

<http://www.dirasat.net>

ثبت المحتويات

5.....	المقدّمة
6.....	أولاً: هيئة تحرير الشام كحركة جهادية وطنية
7.....	ثانياً: نظام الحكم لدى هيئة تحرير الشام
8.....	ثالثاً: حكومة الإنقاذ
10	رابعاً: العلاقات الخارجية لهيئة تحرير الشام
11	خامساً: الدور السياسي لهيئة تحرير الشام
12	سادساً: دور الهيئة في مسارات حلّ الأزمة السورية
13	سابعاً: سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق
19	الخاتمة

المقدمة

تمكنت هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع الملقب بـ الجولاني من إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد بعد إطلاقها معركة "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني 2024 انطلاقةً من إدلب. وتقدمت قوات الهيئة وفصائل أخرى باتجاه أرياف إدلب وحلب محققة اختراقاً سريعاً بسبب انهيار وحدات الجيش السوري. من المرجح أن هذا الانهيار لم يكن في حسابات المهاجمين حتى، وهو ما شجعهم على التقدم نحو حلب والسيطرة عليها بعد يومين (29 تشرين الثاني 2024) ثم الانطلاق نحو حماة ومنها نحو حمص، ما دفع فصائل المعارضة في جنوب سوريا بدورها إلى مهاجمة الجيش السوري في درعا والانطلاق نحو دمشق التي وصلتها بالتزامن مع وصول قوات هيئة تحرير الشام (8 كانون الأول 2024) ليتبين أن الرئيس السوري غادر دمشق قبل سقوطها بساعات متجهاً نحو روسيا. ومع سقوط دمشق انتهى حكم نظام البعث بعد نصف قرن (بدءاً من 1963)، لتساقط بعدها مدن الساحل السوري ودير الزور في يد مقاتلي المعارضة المسلحة بدون أي قتال.

منذ بدء عملية "ردع العدوان" والدخول إلى حلب أظهرت هيئة تحرير الشام خطاباً حرص على استخدام لغة وطنية متخفة من الخطاب الديني السلفي والجهادي، وأكدت على الوطنية السورية والحرية واحترام الأقليات وهو ما يخالف تاريخ الهيئة خلال مرحلة ما بعد العام 2011. كان هذا الخطاب امتداداً لتحوّلات متواصلة منذ سنوات سعت الهيئة من خلالها لتظهير هوية وطنية سورية متميزة عن الجهادية العالمية وذات مشروع سياسي داخلي يدرك الخصائص الاجتماعية السورية. ومنذ وصوله إلى دمشق في اليوم التالي لسقوطها، كثّف الجولاني (ظهر باسمه المدني أحمد الشرع) من خطابه ومقابلاته لتهدئة المخاوف الداخلية والخارجية ولتقديم نفسه كقائد سياسي لكل السوريين وكرجل دولة معلناً نجاح الثورة ونهايتها.

لقد شكّل الخطاب الإعلامي الذي انتهجته هيئة تحرير الشام وقائدها العام أحمد الشرع "أبو محمد الجولاني"، حدثاً فارقاً في مسيرة هذه الحركة المنبثقة عن تنظيم القاعدة العالمي، حيث كانت تعمل تحت مسمى "جبهة النصرة لأهل الشام". بناء على ما تقدم يعرض هذا التقرير مراجعة لأبرز تحوّلات الهوية والخطاب لدى هيئة تحرير الشام وقائدها منذ العام 2012 حتى الأسبوع الأول من سيطرة الهيئة على دمشق عام 2024.

أولاً: هيئة تحرير الشام كحركة جهادية وطنية

انطلقت جبهة النصرة في تحوّلها إلى "جبهة فتح الشام" من محددات داخلية وخارجية. على المستوى الداخلي، يمكن رد هذا الأمر إلى محاولة منها للتكيّف أولاً مع الهوية الإسلامية السورية الحنفية فقهيًا، والأشعرية عقيدة، ووسط انتشار للطرق الصوفية وأبرزها "النقشبندية"، وثانيًا مع المحيط الشعبي أو البيئة الحاضنة، التي تميل إلى الانفتاح أكثر من التشدّد.

رغم أنّ العديد من السّوريين شاركوا مع تنظيم القاعدة في قتال الأميركيين في العراق، فقد كان الانتماء إلى هذا التنظيم له وقعٌ ورهبة لدى عموم المواطنين في سوريا وخاصة لجهة الشروط التي كان التنظيم يضعها على المنتسبين الجدد، ومن ضمنها المشاركة في دورات شرعية وعسكرية عديدة، فضلًا عن الموافقة على تنفيذ عمليات انتحارية.

سعى أبو محمد الجولاني إلى تأسيس نهج جديد يقوم على "جهادية المنهج، وطنية الجغرافيا"، مستفيدًا من تجارب العراق ومن تأثير الواقع السوري، لكتّه اصطدم بالعديد من العوائق، أبرزها تعدّد ولاءات الجماعات المسلّحة، وامتداداتها الإقليمية، فهو وإن قطع علاقته بالجهادية العالمية، لم يستطع كسب قادة الجماعات الأخرى إلى جانبه، وبالتالي كان لا بد من وقوع الصدام معها.

في وقت كانت المواجهات على أشدها في ريفي حلب وإدلب بين الفصائل، أعلنت فصائل عدة أبرزها "جبهة فتح الشام" عن تأسيس "هيئة تحرير الشام"، التي ضمّت إلى جانب الجبهة حركة نور الدين الزنكي، ولواء الحق، وجبهة أنصار الدين، وجيش السنة وجيش الأحرار المنشق عن "حركة أحرار الشام" بقيادة أبو صالح الطحان، بالإضافة إلى عشرات الشخصيات، أبرزهم السعودي عبد الله المحيسني وأبو العبد أشداء وأبو الحارث المصري، وأبو يوسف الحموي. كما انضمّ إلى التشكيل الجديد العديد من المنشقّين عن أحرار الشام، أبرزهم: المسؤول الشرعي العام السابق أبو محمد الصادق، المسؤول العسكري أبو إسلام مدرعات، مسؤول فرع العمليات السابق أبو هاشم، المسؤول الإعلامي للجنّاح العسكري أبو اليزيد تفتناز.

لم يستمر هذا التشكيل كما هو، فسرعان ما دخلت الانشقاقات إليه، وخرجت من الهيئة حركة نور الدين الزنكي، وجيش الأحرار، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات ومنهم عبد الله المحيسني. وكان الانشقاق الأبرز هو خروج القادة الذين يتبعون فكر الجهادية العالمية، والمعروفين ببيعهم إلى تنظيم القاعدة، وتأسيسهم جماعة "حراس الدين" (27 شباط 2018). وباتت جماعة "حراس الدين" الممثّل الوحيد للقاعدة في بلاد الشام. ومع حلول العام 2019، كانت هيئة تحرير الشام هي جبهة النصرة ولكن من

دون تنظيم القاعدة ومن دون الفصائل السلفية والوطنية السورية التي تكتلت تحت مسمى "جبهة تحرير سوريا" ومن ثمّ "الجبهة الوطنية للتحرير" (28 آب 2018).

بداية العام 2019، اندلعت مواجهات واسعة بين الهيئة والجبهة، انتهت بسيطرة الهيئة بشكل مباشر على معظم منطقة إدلب وريف حلب، وتمّ الاتفاق على تبعية المنطقة إلى ما سُمّي "حكومة الإنقاذ"، التي تشكّلت في تشرين الثاني عام 2017، كبديل من "الحكومة المؤقتة"، وتبنّت الحكومة عام 2018 علماً جديداً يجمع ما بين "علم الثورة"، وراية التوحيد. وكان لافتاً في خضمّ هذه التحوّلات عدم اعتراض على علم "الثورة"، بعدما كان من المحرّمات سابقاً.

مسار زمني للتحوّلات التي شهدتها "جبهة النصرة لأهل الشام" وصولاً إلى تشكيل "هيئة تحرير الشام"

2017	2016	2013	2012
· تأسيس "هيئة تحرير الشام"	· فكّ الارتباط بتنظيم القاعدة العالمي والعمل تحت مسمى "جبهة فتح الشام"	· رفض الاعتراف بـ"الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وتوحيد جناحي القاعدة في العراق وسوريا.	· الإعلان عن تأسيس "جبهة النصرة لأهل الشام"

ثانياً: نظام الحكم لدى هيئة تحرير الشام

تسعى "هيئة تحرير الشام" إلى تحقيق التمكين بشكل تدريجي، وإقامة أحد أنماط الحكم ذات الصبغة الإسلامية "الإمارة، الدولة، الخلافة". وتعتبر تجربة الهيئة خلاصة تجارب التشكيلات التي ولدت منها، إضافةً لتوجيهات ومراجعات المركز وتجارب فروعها في "ساحات الجهاد". وأولت الهيئة السكّان المحليين أهمية باعتبارهم فاعلاً رئيسياً يمتلك القدرة على دفع مشروعهما أو إجهاضه، ووظّفت مجموعة من الحوافز لكسب الدّعم من المجتمعات، من خلال إدارة المجالس المحليّة.

تعتبر المجالس المحليّة فيما سُمّي "المناطق المحرّرة"، أول أشكال نظام الإدارة لدى الفصائل المسلّحة، حيث عملت على إدارة الحياة الاجتماعية للسوريين في تلك المناطق، والقيام بالمسؤوليات المدنية من أعمال النظافة والتعليم وتأمين مستلزمات الحياة، بالإضافة إلى توزيع المساعدات الدولية على الأهالي.

كما أنشأت المجالس أجهزة شرطة لضبط الأمن في تلك المناطق. وكانت هذه المجالس تتبع في بادئ الأمر "الحكومة المؤقتة" التي ترتبط بـ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، ومقرّها في

مدينة غازي عنتاب التركية. لكن في واقع الأمر، كان الفصيل المسيطر على المنطقة هو من يفرض رؤيته على المجلس المحلي، الذي يتحدّد ولاؤه بناءً على الممولّ، فهو بحاجة إلى الأموال لإدارة منطقتة، ولا يستطيع العمل بمعزل عن الفصائل، التي تمتلك المال وإمكانية تحقيق الأمن في آن واحد.

أدى ضعف الحكومة المؤقتة وانعدام الرؤية الإدارية والاقتصادية في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل، بالإضافة إلى شبّهات الفساد التي طالت العديد من رموزها، إلى نشوء ما سُمّي "حكومة الإنقاذ" في مدينة إدلب، أواخر العام 2017 من شخصيات مقرّبة من هيئة تحرير الشام. ومع سيطرة الهيئة على كامل إدلب وريف حلب أصبحت هذه المناطق تتبع "حكومة الإنقاذ".

أشادت الهيئة بهذه الحكومة على اعتبار أنها تجمع أصحاب الكفاءات، وباتت أمام تحدّ داخلي وخارجي في إثبات "كفاءة الثوار وقدرتهم على إدارة "المناطق المحرّرة" بخلاف ما يعلنه إعلام النظام وحلفائه من أنهم عصابات مسلّحة تعيث في الأرض فساداً"، على اعتبار أنها من نتائج الثورة السورية.

ثالثاً: حكومة الإنقاذ

بعد أن بسطت هيئة تحرير الشام سيطرتها على المناطق الخاضعة لسيطرة المسلّحين في الشمال السوري انصرفت إلى إدارة تلك المناطق، بما يتناسب مع متطلّبات المرحلة، فأنشأت نهاية العام 2017 "حكومة الإنقاذ"، وأنهت بالقوة دور "الحكومة المؤقتة" واقتحمت مقرّاتها. وسيطرت حكومة الإنقاذ بمساعدة من الهيئة على المعابر وسوق الصّرف وتجارة المحروقات والدخان والغاز والقمح والأسواق العامة في المدن والبلدات، وتملّكت عقارات الأوقاف والأماكن العامة.

وضمّت حكومة الإنقاذ وزارات: الداخلية، العدل، الأوقاف والدعوة والإرشاد، التعليم العالي والبحث العلمي، التربية والتعليم، الصّحة، الإدارة المحليّة والخدمات، الاقتصاد والموارد، التنمية والشؤون الإنسانية، الزراعة والرّي. بالإضافة إلى هيئات هي: الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، هيئة المعتقلين والمفقودين، مديرية الإحصاء والتخطيط، اتحاد النقابات العامة، مديرية الرياضة والشباب. وأنشأت الحكومة "الكلية العسكرية"، لتدريب وتأهيل الشّبّاب للقتال ضدّ الجيش السوري. يعيّن رئيس الحكومة المؤقتة من قبل "مجلس الشورى العام" في إدلب، واختير لهذا المنصب 3 وجوه، هم: محمد الشيخ (عام 2017) وفواز هلال (عام 2018) وعلي عبد الرحمن كده (عام 2019) واستلم المنصب مؤخراً محمد البشير (عام 2024).

تعتمد حكومة الإنقاذ في تمويلها على شبكات الدعم الخارجية، والضرائب المفروضة على السكان، والرسوم التي تفرضها على حركة المرور التجاري.

مرّت هذه الحكومة بتحوّلات أيضاً، بنسخها المختلفة منذ تأسيسها عام 2019، حيث هيمنت عليها الشّخصيات المقرّبة من الهيئة، وضمتّ نسخة عام 2021 شخصيات مدنيّة وموظّفين سابقين في الدولة السورية، للاستفادة من خبراتهم في تسيير أمور الوزارات. وحافظت على هذا التوجّه في الحكومة السّابعة عام 2024.

سعت الحكومة من وراء هذه الإجراءات إلى استمالة أفراد الطّبقة المتوسّطة إليها، بعدما رفضوا العمل معها في بدايات سيطرة هيئة تحرير الشّام على منطقة إدلب، كما تجنّبت استفزاز هذه الطبقة لدورها الاقتصادي في تشغيل السوق.

خلال أزمة كورونا، اتخذت حكومة الإنقاذ سلسلة إجراءات لمنع تفشّي الوباء، ومن ضمنها تشكيل "لجنة الاستجابة الطارئة لمكافحة كورونا" برئاسة عبد الله الشاوي، وقامت بالعديد من حملات التّوعية، واتخذت إجراءات عدّة من ضمنها تعقيم المدارس، وإعطاء الدروس الوقائية من الفيروس، كما عمّمت على رجال الدين إعطاء محاضرات لفهم الفيروس وكيفية التعاطي معه، وعلّقت التعليم في المدارس والجامعات وأغلقت المساجد أيضاً.

لم تمرّ إجراءات الهيئة مرور الكرام، وخصوصاً أنّ قائدها (أبو محمد الجولاني)، تخلّى عن الوجه الإسلامي في حكم المنطقة، متعهداً بتسليمها إلى "حكومة مدنيّة ذات كفاءات عالية"، لا إلى حلفاء الأمس من الجهاديين، الذين عدّوا سابقاً خطواته "انحرافاً للجهاد عن غايته الأساسية وهي إعلاء كلمة الله".

رأى مناهضو هيئة تحرير الشّام في إشراك الفصائل غير الجهادية بحكومة الإنقاذ وسيلة اعتمدها الجولاني للتغلغل في كافة مفاصل المجالس المحليّة في الشّمال السّوري، وبالتالي احتكار موارد المنطقة لتمويل الهيئة، من خلال فرض الضّرائب والسّيطرة على المعابر مع الدولة السّورية أو مع تركيا، ما يوفر دخلاً كبيراً لتمويل جماعته.

عملت الهيئة على توفير الخدمات الاجتماعية للسّكان، من خلال وزارة الإدارة المحليّة والخدمات، (أسست عام 2014 في حلب)، بهدف كسب ولائهم وتجنيد متطوّعين لمشروعها، وبهذا الأسلوب كسبت حكومة الإنقاذ ولاء العديد من المجالس المحليّة.

وقد وفّرت سيطرة هيئة تحرير الشّام على المجالس المحليّة من خلال حكومة الإنقاذ، ورقة نفوذ أساسية، أمام المجتمع الدولي، كون هذه المجالس هي أحد المرتكزات في أيّ حلّ سياسي للأزمة السورية.

وتعنى المجالس المحليّة بتأمين احتياجات المواطنين، ويبلغ عددها في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلّحين حوالي 105 مجالس، واستمدّت شرعيّتها من المرسوم التشريعي الصادر في دمشق عام

2011 (رقم 107)، كجزء من الإصلاحات التي أقرت في حينه لتهدئة الاحتجاجات. وكان من المفترض أن يشكّل هذا المرسوم أساساً لإطار حلّ للأزمة في البلاد، وخصوصاً أن الدستور الذي اقترحه روسيا (كانون الثاني 2016) في أستانا تضمّن أحكاماً تعتمد على اللامركزية الإدارية المنصوص عليها في المرسوم 107.

رابعاً: العلاقات الخارجية لهيئة تحرير الشام

شكّلت العلاقة بين هيئة تحرير الشام وتركيا، أول التحوّلات التي قام بها هذا التنظيم، فكان الموقف العلني الذي اتخذهُ أبو محمد الجولاني، بدعم العملية التركية في شرق الفرات ضدّ حزب العمال الكردستاني (آب 2019)، واصفاً إياه بـ "عدو الثورة"، وشدّد في كلمة مصورة له على ضرورة القضاء على هذا التنظيم.

بدأت العلاقة بين الطرفين بالتبلور منذ العام 2019، واتّجهت نحو التعاون في العديد من الملفات، رغم التصنيف التركي للهيئة على قوائمها للجماعات الإرهابية. وقد سمحت الهيئة للدوريات التركية بالدخول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، بالتوازي مع حماية النقاط العسكرية الموجودة فيها، ومنع أيّ جماعة من مهاجمتها.

وقدّمت هيئة تحرير الشام العديد من الخدمات الأمنية لتركيا، فضبطت الحدود، واحتجزت العديد من المطلوبين للأجهزة التركية، ولاحقت خلايا تنظيم داعش المتواجدة في إدلب وريف حلب. والأهم أنه بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على الحدود مع تركيا انعدم تقريباً تهريب المخدرات، الذي كان نشطاً إبّان سيطرة باقي الفصائل. من خلال العلاقة مع تركيا، جتبت هيئة تحرير الشام نفسها العديد من الضربات الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي، وبات الاستهداف مقتصرًا على خلايا داعش، أو تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة.

بيد أنّ مسألة إزالة اسم الهيئة عن لوائح الإرهاب العالمية كانت محور تحرك الجهاز السياسي لهيئة تحرير الشام، وعنواناً لسلسلة من المقابلات التي أجراها قادتها مع الصحافة الأجنبية. وفي أيلول عام 2020 أكد القيادي البارز ومهندس التحوّلات عبد الرحيم عطون، الملقب بـ "أبو عبد الله الشامي"، أنّ الهيئة لا تشكّل خطراً على الغرب، داعياً إلى رفع اسمها عن اللائحة السوداء.

رأت قيادة هيئة تحرير الشام في مدّ جسور التواصل مع الغرب عبر الإطلاقات الإعلامية، وسيلة لتقديم نفسها على أنها نظام سياسي واجتماعي، مؤكدة أنها لن تجعل مناطق سيطرتها منطلقاً لأيّ عمليات جهادية خارج الحدود السورية.

وفي خضمّ التحوّلات التي طرأت على طالبان في أفغانستان، تحاول هيئة تحرير الشام الاستلھام من تلك التجربة، وتأمّل الاعتراف الدولي بها، وهذا ما بدا واضحاً من خلال الإشادة الكبيرة التي حظيت بها طالبان بعد سيطرتها على أفغانستان عام 2021، عقب الانسحاب الأميركي، وأيضاً ظهر هذا الأمر من خلال تصريحات قادة في الذراع السياسي للهيئة وهي حكومة الإنقاذ، في ندوة نُظمت في إدلب في أيلول 2021، حملت عنوان "الجهاد والمقاومة في العالم الإسلامي.. طالبان نموذجاً".

على المستوى الإنساني، تعاملت الهيئة مع الجمعيات الدولية، وسمحت للعديد منها بالعمل داخل مناطق سيطرتها، وحتى بعبور مساعدات قادمة من أراضي الدولة السورية، وأبرزها قافلة أممية توجّهت من حلب نحو مدينة سرمد شمال إدلب في آب 2021، وتبعتها قافلة ثانية في كانون الأول من العام نفسه.

خامساً: الدور السياسي لهيئة تحرير الشام

بدأت هيئة تحرير الشام منذ بداية تحوّلها، بالتعرّض للقضايا السياسية التي تخصّ الأزمة السورية على المستوى الدولي، بعد أن كان العمل السياسي من المحظورات لدى الجماعات الجهادية التي رأت في العمل العسكري سبيلها لتحقيق التغيير. وباكراً كان لها موقف من مسار أستانا، أعلن عنه القيادي في الهيئة حسام الشافعي، في مقابلة أجراها معه مراسل "الجزيرة نت" عام 2017، حيث أكد أنّ جماعته ليست ضدّ الحلّ السياسي، وأنّ هدف الجهاد هو الوصول إلى الحلّ السياسي.

امتلكت هيئة تحرير الشام العديد من أوراق القوة، التي أتاحت لها العمل السياسي، والتعامل مع المتغيّرات الإقليمية والدولية حيث تمكّنت من تحقيق مركزية القرار في مناطق تواجدها، سواء من خلال "حكومة الإنقاذ"، أو من خلال المجالس المحلية التي سيطرت عليها، أو تلك التي مارست عليها نفوذاً مما أتاح لها أن تحجز لنفسها مكاناً يفرض على المجتمع الدولي التعامل معها في أيّ ترتيبات سياسية أو أمنية للأزمة السورية. وقد نجحت الهيئة في تشكيل نموذج جهادي مختلف عن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة، وباتت تعبّر عن حالة "جهادية" محلية وسلطة أمر واقع، حيث قامت في إدلب بالواجب الخدمي والضّبط الأمني لمنطقة مكتظة بالنازحين وخارجة عن سيطرة الدولة السورية، إضافة لقيامها بمحاربة التنظيمات الجهادية الأخرى مثل "حراس الدين" و"خلايا داعش".

حرص أبو محمد الجولاني منذ إعلان انفصاله عن تنظيم القاعدة عام 2016 على توجيه الرّسائل التّطمينية للغرب، فابتعد عن مصطلحات الحركات الجهادية، وتحدّث عن "المؤامرات الدولية" بدلاً من "الحرب الصليبية"، واستخدم عبارة "المجتمع الدولي"، كما استخدم عبارة "الثورة المباركة" لوصف الحالة

في سوريا، وفي هذا ابتعاد كبير عن أدبيات الحركات الجهادية، التي دأبت على وصف ما يجري في سوريا بـ "الجهاد الشامي"، ما يبرز التحوّل الخطابي للتنظيم الجديد.

غير أنّ ما أعاق إمكانية أن تلعب هيئة تحرير الشام دوراً حقيقياً وواضحاً في حل الأزمة السورية قبل إسقاط النظام هو تصنيفها على لوائح الإرهاب الدولية، في حين أنّ رفع هذا التصنيف ارتبط بحسابات سياسية دولية، خصوصاً بين الأقطاب الفاعلة على الساحة السورية، (الولايات المتحدة وتركيا من جهة، وروسيا وإيران من جهة أخرى).

سادساً: دور الهيئة في مسارات حلّ الأزمة السورية

في أيار عام 2022، أنشأت هيئة تحرير الشام "إدارة الشؤون السياسية" كذراع سياسية لها، تعبّر عن موقف الجماعة من المتغيّرات المختلفة. ورفضت الإدارة السياسية للهيئة منطلق المصالحة بين سوريا وتركيا، والتي كشفت عنها التصريحات المتبادلة بين أنقرة ودمشق، واعتبرتها "مسيئة للشعب السوري وثورته العظيمة"، كما اعتبرت في بيان لها أنّ الانفتاح التركي على الحكومة السورية يأتي بهدف تحقيق إنجاز في ملف اللّاجئين قبل الانتخابات الرئاسية التركية التي جرت عام 2023.

يبدو واضحاً من خلال بيانات ذراعها السياسية سعي هيئة تحرير الشام إلى انتهاج سياسة متوازنة تجاه تركيا. وقبل ذلك كان لافتاً البيان الذي أصدرته تعليقاً على اتفاقية موسكو، في الابتعاد عن الأدبيات الجهادية، واستخدامها مفردات "الثورة والحرية والشعب السوري"، في إطار التوسيق لخطاب سياسيّ جديد، يعكس التحوّلات التي انتهجتها الهيئة منذ ابتعادها عن تنظيم القاعدة.

وعبّر قائد الهيئة أبو محمد الجولاني بصراحة عن سعي الهيئة للعب دور سياسي في مبادرات حلّ الأزمة السورية، معلناً أنّ إدارة الشؤون السياسية مرشحة لتمثيل "الثورة" والداخل السوري أمام الأطراف الخارجية، بعد فشل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" في القيام بذلك. هذا الإعلان شكّل دليلاً على سعي الهيئة إلى ممارسة أدوار على صعيد الاستحقاقات السياسية على مستوى الحلّ النهائي للأزمة، بعد أن كانت تتهم من يشارك فيها بالخيانة والرّدة.

على المستوى التنظيمي الداخلي، أبعدت الهيئة الشخصيات التي كانت تتخذ مواقف حادّة من تركيا ومن العمل السياسي، أبرزهم أبو الفتح الفرغلي، وأبو شعيب المصري، وأبو العبد أشداء، وغيرهم.

على المستوى الميداني، اتبعت الهيئة نهجاً مرناً تجاه اتفاقيات الدّوريات التركية الروسية، في الطرق الدولية في إدلب، ومنعت استهداف تلك الدوريات من قبل الفصائل الأخرى، وأيضاً أبعدت سلاحها الثقيل

في القرى والبلدات التي حدّتها اتفاقيات "أستانا" كمناطق منزوعة السّلاح، وبذلك أصبحت الهيئة شريكاً غير معن في تلك الاتفاقيات.

وكذلك انخرطت الهيئة في تعاون استخباري مع تركيا في مواجهة الفصائل الجهادية العالمية، كما واجهت بشكل مباشر تنظيمات مثل "حراس الدين" وغيرها، ما أتاح لها أن تكون شريكاً موثقاً لدى الغرب في تحالف الحرب على الإرهاب.

سابعاً: سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق

منذ بدء العملية العسكرية التي قامت بها المعارضة السورية المسلّحة تحت مُسمّى "ردع العدوان"، أطلق أبو محمد الجولاني سلسلة من المواقف التي تعدّ تعبيراً جديداً عن سلوك هذه الجماعة. ففي بيانه الصادر بتاريخ 29 تشرين 2024، قال الجولاني بعد السّيطرة على حلب: "اليوم هو يوم المرحمة، ومن دخل منزله وأمسك لسانه وأعلن انشقاقه وسلّم سلاحه ونفسه فهو آمن"، باللّغتين العربية والإنكليزية. كما دعا الجولاني عناصره إلى "حفظ ممتلكات الناس وصون كرامتهم، وحذّر من أن أيّ تجاوز سيعرّض صاحبه لأشدّ العقوبات".

وبالإضافة إلى تصريح الجولاني، كان هناك تصريح آخر أدلى به عامر الشيخ، القائد العام لحركة أحرار الشام الإسلامية، والمتحالفة مع هيئة تحرير الشام تحت راية "إدارة العمليات العسكرية"، أوصى فيه جنوده بعدم التكبّر على السّوريين، لأنهم "أبناء ديننا ووطننا وقد صاروا أمانة في أعناقنا".

وفي اليوم التالي، خرج الجولاني أيضاً بتعليمات جديدة تنصّ على "التسامح والعفو وإحسان معاملة الأسرى". معتبراً أن "سوريا ستكون بلداً للعدل والحرية وأنّ النصر ليس في المعركة بل يبدأ بعدها".

أشار الجولاني في بيانه أيضاً إلى سعيه لإدارة سوريا على قواعد سياسية، منطلقاً من قناعة بأنّ الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الأساس الذي ستقام عليه الدّولة الجديدة، وبالتالي فإنّ هذا ما يفسّر سعيه للابتعاد عن المعارك الجانبية مع أطراف الشّعب السوري، بهدف تأمين الاستقرار لحكمه.

من جهة أخرى، أراد الجولاني تقديم نموذج مغاير للسّوريين، خصوصاً لأولئك الذين كانوا يتواجدون في المناطق التي سيطر عليها النظام السابق، ساعياً إلى ضرب الصورة الإعلامية التّمطية التي كانت توسم بها هيئة تحرير الشام وباقي الجماعات المسلّحة، وهي الصّورة التي ثبّتها خطابات وشعارات المسلّحين في الفترات الماضية ومنها "جنناكم بالسّيف" فاستبدلها الجولاني بخطاب "جنناكم بالرحمة والعدل".

وبعد السيطرة على حلب والتقدّم نحو حماة، بدأ الجولاني بإعطاء تطمينات للأقليات الدينية، فوجّه رسالة إلى المسيحيين في بلدة محردة بأنّ الهيئة حريصة على حمايتهم والمحافظة على ممتلكاتهم، ورفض ما قال إنها "حرب نفسية" يشتها النظام عليهم.

يشار إلى أنّ هذه لم تكن المرّة الأولى التي توجّه فيها الجولاني بخطاب تطميني للأقليات، لكنّه كان الأول من نوعه بهذا الأسلوب المباشر في خضمّ تلك الأحداث. فسبقاً كان الجولاني قد التقى الدروز في منطقة جبل السّماق في ريف إدلب، مطمئناً إيّاهم على أملاكهم ومؤكداً على أنّهم يحظون بالمعاملة القانونية كما أهل إدلب من أهل السنة.

وبالنسبة إلى المسيحيين في إدلب، فقد أقاموا شعائرهم الدينية تحت سيطرة الهيئة، خصوصاً في بلدة اليعقوبية، وفي مناطق جسر الشغور. ويُسجّل للجولاني أنّه طرد الجماعات المسلّحة من قرية الغسانية في ريف إدلب التي أقاموا في منازلها بعد فرار المسيحيين منها عام 2021. كما سمح للمسيحيين بإقامة شعائرهم الدينية في كنيسة القديسة آنا في قرية اليعقوبية منذ العام 2022، بالتزامن مع لقاءات أجراها مع وجهاء البلدة ورجال الدين، وذلك رغم معارضة العديد من الجهات داخل الهيئة.

ويأتي تقرب الجولاني من المسيحيين في إطار إزالة الصّورة الإرهابية عن سلوك جماعته، وبالتالي تقديم نموذج عملي للغرب على تحوّل، على عكس تنظيمات سلفيّة سوريّة أخرى رفضت إعطاء المسيحيين أيّاً من حرياتهم الدينية، وكذلك كان داعش أيضاً حيث حوّل عدداً من الكنائس في إدلب إلى معتقلات ومقابر. ونقل معارضون عن الجولاني استعداده لهدم مسجد بُني في بلدة اليعقوبية المسيحية، لأنّه بُني على أرض تعود ملكيتها إلى مسيحيين.

بالإضافة إلى محاولة التقرب من الغرب لرفع هيئة تحرير الشام عن لوائح الإرهاب من خلال حماية الأقليات المسيحية والدرزية، يريد الجولاني أيضاً استقطاب المعارضين من أبناء هاتين الطائفتين، لتشكيل جبهة سياسية مكوّنة من مختلف الطوائف، تقابل الائتلاف الوطني المعارض - العدو السياسي لهيئة تحرير الشام والمنافس لها على قيادة المرحلة الجديدة من تاريخ سوريا.

خطاب الجولاني نحو الداخل، تزامن مع خطاب خارجي نحو الحكومة العراقية حيث وجّه رسالة إلى رئيس الحكومة محمد شياع السوداني يطالبه فيها بعدم التدخّل فيما يجري في سوريا، وكان بارزاً في هذه الرّسالة المصوّرة إعلان استعداده لإقامة علاقات استراتيجية مع العراق تضمن مصالح الشّعبيين.

هذا الخطاب السياسي الخارجي، يعدّ بحدّ ذاته تطوراً في أفكار الجولاني وهيئة تحرير الشام، التي انطلقت من مبدأ "عالمية الجهاد"، وضدّ الحدود التي فرضها الاستعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب

العالمية الأولى عام 1918، فإذا به يعترف بهذا النظام السياسي الذي وضعته اتفاقية سايكس-بيكو، والتي لطالما نادى الجهاديون بتحطيمها وكسر الحدود الجغرافية بين الدول الإسلامية في المنطقة.

وفي حماة أيضًا، تحدّث الجولاني في رسالة مصوّرة "عن فتح لا انتقام فيه، بل مودة ورحمة"، في تأكيد على الخطابات الأولى التي تلت سيطرته على حلب.

وكرّر الجولاني في 7 كانون الأول 2024، ما كان قد أعلنه عند السيطرة على حلب، ووجّه رسالة إلى جنود الجيش السوري بأنّ من ألقى سلاحه وانشقّ ودخل منزله فهو آمن.

وفي حمص أيضًا، أوصى عناصره بترك كلّ من فرّ من جنود الجيش السوري، وتأمين من يلقي سلاحه. كما وجّه بيانًا بعدم التعرّض للأملاك العامة وممتلكات الدولة، وقال "الله الله في المؤسسات العامة وممتلكاتها، أحفظوها واحموها فهي ملك للشعب السوري العظيم وأنتم حماته".

ويشار إلى أنّ أول مكان زاره الجولاني في حلب كان قلعة المدينة، بما تحويه من رمزية تاريخية لدى أهل السّنة، فهي القلعة التي ترعرع فيها نورالدين الزنكي، كما أنّ العديد من عماراتها الحالية تعود إلى الحكم الأيوبي، حيث اعتنى بها صلاح الدين الأيوبي وأبناؤه من بعده.

تعكس هذه الزيارة الخلفية التاريخية التي انطلق منها الجولاني في تفكيره السياسي، كما أنّه أول ما دخل إلى دمشق توجّه إلى الجامع الأموي، بما يحويه من رمزية تاريخية لدى السّنة بشكل عام، وبما يمثّله من مركز سياسيّ تاريخي.

تطوّر الفكر السياسي لدى الجولاني انعكس أيضًا في كلمته المقتضبة لدى تسلّم رئيس حكومة الإنقاذ السّورية محمد البشير الزوارات من رئيس الحكومة السابقة محمد غازي الجلاي، حيث شدّد على عدم الاستغناء عن الحالة القديمة للمؤسسات الحكومية، والاستفادة منها.

في السابق كان يعاب على الفكر الجهادي السياسي أنّه يريد تدمير الواقع المؤسّساتي القديم للدول الوطنية، وإعادة البناء من جديد، لذلك قيل إنّ الحركة الجهادية حركة تفتقد إلى رؤية للبناء. غير أنّ الجولاني يحاول إعادة رسم الفكر الجهادي السياسي، بالاستفادة من خبرات ومؤسّسات الدول الوطنية، والتي كانت مؤسّسات "كافرة" وفق النظريات القديمة يجب هدمها كالصّنم. وبالتالي قدّم الجولاني نموذجًا جديدًا على صعيد تقدّم الفكر الجهادي السياسي.

وبعد أن استتبّ الوضع في سوريا جزئيًا، ظهرت إشارات تدلّ على تصلّب الجولاني إزاء بعض عناصر الجيش السّوري والأجهزة الأمنيّة، مع إعلانه أنّه سيحاسب من وصفهم بـ "المجرمين والقتلة وضباط

الأمن والجيش المتورّطين في تعذيب الشعب السوري"، وأيضًا تعهد بملاحقة "مجرمي الحرب"، وطلب تسلّمهم من الدول التي فرّوا إليها، مؤكدًا بالمقابل على العفو العام لكلّ من كان ضمن الخدمة الإلزامية. وبالنسبة إلى دير الزور، فقد وصف الجولاني السيطرة عليها بـ "ردّ الجميل"، ووصف أهلها بـ "الكرام" و"أهل الفزعة والمدد". وللجولاني حكاية شخصية مع دير الزور حيث تردّد أنّ الجولاني عاش فترة طويلة في بلدة "الشحيل" في ريف دير الزور الشرقي، والتي يُعرف عن أهلها انتمائهم "السلفي"، وكان استقراره في تلك المنطقة، خلال عمله مع "المجاهدين في العراق"، قبل أن يدخل إلى العراق ويعتقل هناك لنحو 7 سنوات.

كما أنّ علاقة الجولاني مع دير الزور نابعة أيضًا من لواء "أحرار الشرقية" وهم من مقاتلي دير الزور القدماء، الذين وقفوا إلى جانبه ضدّ داعش، وأمّنوا له الحماية من باقي الجماعات في إدلب، في بداية دخوله إليها وتأسيسه مشروعه السّياسي والجهادي الخاص.

ويلاحظ أنّ الجولاني لم يوجّه رسالة إلى الشّيعية أو إلى العلويين في سوريا، أسوةً بباقي الطوائف، غير أنّ مشايخ من هيئة تحرير الشام التقوا بفعاليات ومشايخ شيعة في منطقة السيدة زينب (ع) وأمّنوهم على حياتهم. وقالت مصادر من المنطقة إنّ الاتفاق نصّ على أن تقوم فرق لحماية المقام وهم شيعة من أهل المنطقة بحمل السّلاح كحرس للمقام فقط، في حين أنّ الحواجز الخارجية تصبح تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، مع إمكانية القيام بدوريات مشتركة في المنطقة.

وينقل عن الجولاني نفسه أنّه يكره الشّيعية، لسببين الأوّل هو تأثير الأفكار القومية لوالده عليه، والثاني لسلفيته، ويعتبر أنّ هذا أحد الأسباب التي دفعت الجولاني إلى عدم توجيه رسالة علنيّة للشّيعية، كتلك التي وجّهها للمسيحيين والدروز.

وهناك أيضًا أسباب تتعلّق بسنوات الصّراع في سوريا والتي كان الشّيعية أحد أطرافها الأساسيين، بالإضافة إلى العلويين، وبالتالي فإنّ أيّ انفتاح علني من الهيئة على الشّيعية قد يؤدي إلى توترات داخل الهيئة نفسها والفصائل التي تضمّها. وبالتالي فإنّ مستقبل العلاقة بين الشّيعية وهيئة تحرير الشام تحدّدتها التفاهات الإقليمية بين إيران وتركيا أو بين إيران وهيئة تحرير الشام مباشرة، وخصوصًا أن الجمهورية الإسلامية أبدت استعدادها لإعادة فتح سفارتها في دمشق، بما يمثّل اعترافًا بالحكومة الجديدة في سوريا.

وبالنسبة إلى العلويين، فقد أبرمت الهيئة اتّفاقات مع فعاليات منطقة اللاذقية تمّ فيها التعهد بتأمين أهلها.

غير أنّ إصرار الجولاني على محاسبة من قال إنّ أيديهم تلطّخت بالدماء قد تفتح الباب واسعاً أمام توترات بين العلويين والشّيعة من جهة، وبين الهيئة من جهة أخرى.

وكان بارزاً اللقاء الذي تمّ بين الجولاني ومشايخ الطائفة الدرزية في سوريا، حيث تحدّث عن عقد اجتماعي بين الدولة وجميع الطوائف لضمان العدالة الاجتماعية، ورفض أن يكون هناك "محاصصة أو خصوصية تؤدي إلى انفصال".

وعلى الصعيد الخارجي، فقد برز لقاء بين الجولاني والمبعوث الأممي لسوريا غير بيدرسون حيث طرح الجولاني مسألة إعادة النظر في القرار ٢٢٥٤ نظراً للتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي السوري، كما تحدّث عن معالجة قضايا الشعب السوري وقضية إعادة الإعمار.

كما التقى الجولاني وفداً من الخارجية البريطانية، حيث تحدّث عن أهمية عودة العلاقات مع بريطانيا، واصفاً إيّاها بـ "الهامة"، وأكد أيضاً على أهمية إنهاء كافة العقوبات المفروضة على سوريا، بهدف تسهيل عودة النازحين السوريين في دول العالم إلى بلادهم.

الذاتمة

من الصعوبة بمكان الحكم على التحوّلات التي طرأت على مقاربة أبو محمد الجولاني إيجاباً أو سلباً، فهو يعتمد خطاباً أقرب إلى عقليّة الدولة منه إلى عقلية الحركة المسلّحة، وبالتالي فهو يريد تحقيق الأمن في سوريا، ليستقرّ حكمه، وهو يدرك أنّ فتح الباب أمام مواجهات عسكرية مع باقي الطوائف قد يؤدّي حكماً إلى مواجهات بين هيئة تحرير الشام وباقي الجماعات المسلّحة في سوريا.

وأمام الجولاني تحديات عديدة لتأمين حماية حكومته، أولها التحدّيات الاقتصادية والماليّة والسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي، ما زالت سوريا تحت العقوبات الأميركية (قانون قيصر)، وهذا ما قد يكون عائقاً أمام أيّ انفراجة اقتصادية في البلاد، خصوصاً لجهة جلب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية السورية.

وبالنسبة للتحدّيات المالية، فمن المعلوم أنّ احتياط سوريا من العملات الأجنبية لا يكفي لسدّ ميزان المدفوعات لديها، وبالتالي فإنّ هذا الاحتياط سيكون عاملاً مهماً لاستقرار الليرة السورية، وتحديد قوّتها أمام العملات الأخرى خصوصاً التركية. ففي إدلب وشمال حلب تسود العملة التركية، في حين أنّ المناطق التي كانت تحت سيطرة الدولة تعتمد الليرة السورية، وبالتالي فإنّ توحيد العملة وربطها بالاحتياط الأجنبي هو أحد التحدّيات الأساسية أمام حكومة الإنقاذ.

وعلى المستوى السياسي، فحتى اللحظة لا يوجد اتفاق نهائي أو تصوّر لدى هيئة تحرير الشام أو باقي أطراف المعارضة حول طبيعة النظام السياسي الجديد في سوريا، وحول الدستور والانتخابات وصلاحيات المجالس المحلية، وغيرها من الملفّات التي قد تؤدي إلى تفجير الوضع الداخلي على صعيد العلاقات بين الفصائل المعارضة، والتي يملك العديد منها امتدادات إقليمية.

التاريخ	العنوان	العدد
تموز 2011	الشيعة في البحرين	1
أيلول 2011	المسلمون في فرنسا	2
تشرين الثاني 2011	الحركات السلفية في الدول العربية	3
تشرين الثاني 2011	الأقباط	4
كانون الأول 2011	الانتخابات النيابية في تونس	5
كانون الأول 2011	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	6
تشرين الثاني 2012	حركة النهضة الإسلامية في تونس	7
كانون الأول 2012	الأحزاب الإسلامية في تركيا	8
كانون الأول 2012	الأزهر	9
كانون الثاني 2013	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	10
آذار 2013	الحركات الإسلامية في الأردن	11
نيسان 2013	أبرز العشائر السورية	12
أيار 2013	المجموعات القتالية في سوريا	13
آب 2013	مواقف المعارضة السورية من حزب الله	14
أيلول 2013	تظاهرات ساحة تقسيم - إسطنبول	15
تشرين الأول 2013	حركة تمرّد المصرية	16
تشرين الأول 2014	مجازر الوهابية عبر التاريخ	17 (عدد خاص)
أيار 2014	جمهورية القرم	العدد 18
أيلول 2014	الأقليات في تركيا	العدد 19
أيلول 2015	داعش	عدد خاص
شباط 2016	خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا	20 (عدد خاص)
تشرين الأول 2016	جماعة فتح الله غولن	21
تشرين الثاني 2016	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	22
نيسان 2017	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	23
تشرين الأول 2017	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحليّة	24
تشرين الأول 2017	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	25
كانون الأول 2017	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	26
كانون الأول 2017	الشيعة في باكستان	27
تموز 2018	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله	28
تموز 2018	الأزمة الخليجية في عامها الأول	29

التاريخ	العنوان	العدد
تشرين الأول 2018	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	30
تشرين الثاني 2018	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	31
كانون الأول 2018	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	32
شباط 2019	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	33
آذار 2019	استراتيجية الإمارات البحرية	34
أيار 2019	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	35
تموز 2019	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	36
تشرين الأول 2019	الحملة المعادية لحزب الله في ألمانيا	37
كانون الأول 2019	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	38
كانون الثاني 2020	بعض أوجه التمويل الأمريكي لمنظمات مدنية في لبنان	39
تموز 2020	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الأميركية	40
أيلول 2020	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	41
أيلول 2020	العوامل المؤثرة في حياض الدول: تجارب عالمية	42
تشرين الأول 2020	بعض أوجه تمويل الاتحاد الأوروبي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان	43
تشرين الأول 2020	سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة	44
تشرين الأول 2020	العملة الرقمية الصينية: نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة	45
تشرين الثاني 2020	الميليشيات المسلحة في أميركا النشأة والإشكال القانوني، والتحديات الأمنية	46
تشرين الثاني 2020	مواقف الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن ونائبته حول الشرق الأوسط	47
شباط 2021	السير الشخصية لأبرز أعضاء إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن	48
نيسان 2021	فريق الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي	49
آذار 2021	اللجنة الدستورية السورية: التأسيس، التشكيل، الاجتماعات، آراء الدول	50
تموز 2021	"فلسطينيو الداخل" 1948 وهبة سيف القدس، العوامل والظروف والمسار	51
أيلول 2021	الأزمة في تونس، الخلفيات والسياق والمواقف	52
شباط 2022	بهاء الحريري: وثائق مرتبطة بجماعة ضغط أميركية (عدد خاص)	53
آذار 2022	حرب المعلومات، تكتيكات وتقنيات التأثير والتضليل المعادي	54
حزيران 2022	استعمال الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية في الخارج 1798-2022	55
كانون الأول 2022	تفكيك الشيفرة البوتينية، عزابو فكر فلاديمير بوتين	56
كانون الثاني 2023	تعقّب الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط والعالم العربي 2005 - 2022	57
نيسان 2023	الرئيس الصيني شي جين بينغ - سيرة موجزة	58
آب 2023	جيوبوليتيك المعادن النادرة	59
أيلول 2024	مجتمع الكيان الصهيوني منذ طوفان الأقصى قراءة في الاتجاهات والتأثيرات والانقسامات	60



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف: 01/836610 فاكس: 01/836611 خليوي: 03/833438

البريد الإلكتروني:

dirsatccsd@gmail.com

www.dirsat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O.Box : 24/47

Beirut - Lebanon